السب الالكتروني في الشريعة والقانون (دراسة فقهية معاصرة)

د. علي معتوق علي صالح
الجامعة الأسمرية الإسلامية

الملخص:

تعد ظاهرة السب الإلكتروني تحديًا متزايد الانتشار في البيئة الرقمية، حيث يتم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية لنشر الإساءة والشتائم، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل فعالية القوانين الليبية في مواجهة هذه الظاهرة. يتمثل أهمية الدراسة في حماية الأفراد والمجتمعات من آثار السب الإلكتروني، وتعزيز السلوك الأخلاقي في البيئة الرقمية. تتضمن الدراسة استعراضًا للقوانين الليبية ذات الصلة، والعقوبات المقررة لمن يمارسون السب الإلكتروني، ومدى تطبيق وفعالية هذه القوانين، وتسلط الدراسة الضوء أيضًا على التحديات التقنية والتوعية المستمرة للجمهور بأهمية التصرف بشكل أخلاقي وقانوني على الإنترنت، ويأمل البحث أن يسهم في تطوير سياسات الحوكمة الرقمية وتحسين القوانين لتواجه تحديات السب الإلكتروني بشكل فعّال.

الكلمات المفتاحية:

السب الإلكتروني، القوانين الليبية، التوعية، العقوبات، البيئة الرقمية.

المقدمة:

تشهد العصر الحالي تطورًا سريعًا في مجال التكنولوجيا والاتصالات، حيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت جزءًا لا يتجزأ من حياة الناس، وتزايدت استخدامات وسائل الإعلام الرقمية وتحولت إلى وسيلة أساسية للتواصل والتفاعل بين الأفراد، ومع هذا التطور التكنولوجي، ظهرت ظاهرة جديدة تعرف بالسب الإلكتروني، والتي أصبحت تمثل تحديًا معاصرًا يؤثر على الحوار الرقمي والعلاقات الاجتماعية.

يعبر السب الإلكتروني عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية لنشر الإساءات والشتائم والانتقادات السلبية بطرق تستهدف المرأة والرجل على حد سواء، وبغض النظر عن التقنية والابتكارات الإيجابية التي أحدثتها الشبكة العنكبوتية، فإن السب الإلكتروني أثر بشكل سلبي على البيئة الرقمية وتعاملات الأفراد بها.

ويهدف هذا البحث هو تسليط الضوء على ظاهرة السب الإلكتروني وتحليلها من منظور فقهي وقانوني، وخاصةً في السياق الليبي، وسيتم تقديم تعريف شامل للسب الإلكتروني وتحليل كيفية اختلافه عن السب التقليدي، وسنستعرض الوسائل والأدوات التي يمكن استخدامها لممارسة السب الإلكتروني، ونلقي الضوء على التأثيرات السلبية التي يمكن أن تنجم عنها.

بالإضافة إلى ذلك، سنقوم بدراسة موقف الشريعة الإسلامية من ظاهرة السب، ونحلل الأدلة من القرآن الكريم والسنة على موقف الإسلام من السب والشتم، وسنبحث أيضًا عن التوجيهات والعقوبات الدينية المعتمدة لمن يمارسون هذا السلوك.

مشكلة البحث:

ظاهرة السب الإلكتروني تمثل مشكلة متنامية تتجاوز حدود الزمان والمكان، فهي تؤثر على الأفراد والمؤسسات على حد سواء، حيث يُستخدم الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر الإساءات والشتائم بطرق تستهدف الأفراد بشكل شخصي والمجتمعات بشكل عام، وتسبب هذه الظاهرة تدهورًا في العلاقات الاجتماعية والنفسية، وتضر بسمعة الأفراد والمؤسسات.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف:

- فهم طبيعة السب الإلكتروني: ستقوم الدراسة بتحليل تعريف السب الإلكتروني وتوضيح كيفية اختلافه عن السب التقليدي، بالإضافة إلى استعراض الوسائل والأدوات التي يتم استخدامها للقيام بالسب الإلكتروني.
- تقديم وجهات النظر الشرعية والقانونية: ستقوم الدراسة بتحليل موقف الشريعة الإسلامية والقانون الليبي من السب الإلكتروني، وتقديم الأدلة والمعايير التي تحدد ما هو جائز وما هو محرم في هذا السياق.
- تقييم فعالية التشريعات: ستقوم الدراسة بتقييم مدى فعالية القوانين الليبية في مواجهة ظاهرة السب الإلكتروني، من خلال تحليل تطبيق القوانين وفعالية العقوبات المقررة وتحديد مدى تأثيرها على ردع ممارسي السب الإلكتروني.

• توجيهات للتصدي للسب الإلكتروني: ستقدم الدراسة توجيهات واقتراحات للتصدي لظاهرة السب الإلكتروني، سواء من خلال تعزيز الوعي والتثقيف الرقمي، أو من خلال تعزيز تطبيق القوانين وتوجيه العقوبات بشكل مناسب.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية دراسة ظاهرة السب الإلكتروني وتحليل فعالية القوانين المتعلقة بها في عدة نقاط:

• حماية الأفراد والمجتمعات: ظاهرة السب الإلكتروني تشكل تهديدًا على الصعيدين الشخصي والاجتماعي، فالأفراد يمكن أن يتعرضوا لإساءات وشتائم تؤثر على صحتهم النفسية وسمعتهم، بينما يمكن للمجتمعات أن تتعرض لتشويه وتقسيم نتيجة لانتشار هذا السلوك السلبي.

• الحفاظ على السلوك الأخلاقي: تعزز دراسة ظاهرة السب الإلكتروني من الوعي بأهمية السلوك الأخلاقي في البيئة الرقمية، ويعمل التحليل الشرعي والقانوني على توجيه الأفراد نحو تصرفات إيجابية ومسؤولة على الإنترنت.

• توعية الجمهور: تساهم الدراسة في زيادة الوعي لدى الجمهور حول أخطار وآثار السب الإلكتروني، مما يشجع على تحسين التصرفات الرقمية والتفاعلات الاجتماعية عبر الإنترنت.

• تعزيز القوانين والعقوبات: من خلال تقييم فعالية القوانين المعمول بها والعقوبات المفروضة، يمكن تحسين التشريعات وضمان أنها تتناسب مع خطورة الجريمة الإلكترونية.

• تعزيز الثقافة الرقمية الآمنة: تساهم الدراسة في تعزيز الثقافة الرقمية الآمنة والمحترمة، مما يؤدي إلى تقليل النزاعات وتحسين العلاقات الاجتماعية في البيئة الرقمية.

• تطوير سياسات الحوكمة الرقمية: من خلال تحليل القوانين وفعالية تنفيذها، يمكن تطوير سياسات الحوكمة الرقمية التي تضمن الحفاظ على حقوق الأفراد والتعامل المسؤول على الإنترنت.

الإطار النظري

المبحث الأول: التعريف بالسب الإلكتروني:

في عصر الرقمية الحالي، تتوسع شبكة الإنترنت بسرعة فائقة، مُحطمةً الحواجز الزمنية والمكانية ومُعززةً التواصل بين أفراد المجتمع من خلال منصات متعددة. هذا التوسع الرقمي، رغم

فوائده العديدة، أحدث تغييرات جذرية في طريقة تفاعلنا مع الآخرين، ومع الأوجه الإيجابية لهذه الثورة التكنولوجية، تظهر أوجه سلبية لا يمكن تجاهلها، ومن بين هذه الأوجه السلبية، يبرز ظاهرة "السب الإلكتروني" كواحدة من أبرز التحديات التي يواجهها المجتمع الرقمي، وتتناول هذه المبحث مفهوم السب الإلكتروني، أشكاله، وكيفية تمييزه عن أشكال السب التقليدية، لتقديم صورة شاملة حول هذه الظاهرة التي تأخذ توسعًا يومًا بعد يوم وسوف نشرحه من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف السب الإلكتروني واختلافه عن السب التقليدي

أولا) تعريف السب:

أ- تعريف السب لُغة:

السب هو التجريح والشتم لشخص ما، سواءً كان ذلك من خلال استخدام لفظ صريح يدل على الإساءة إليه أو من خلال استخدام تعابير توحي بذلك.[1]

ب- تعريف السب اصطلاحًا:

السب هو إساءة للشخصية والكرامة الشخصية لشخص معين بقصد تشويه شرفه أو اعتباره، من خلال إلقاء ألفاظ تحمل تصريحًا بالعيوب أو الإساءة إليه، ويكفي في السب أن تتضمن الألفاظ التي تخدش الوجه وتؤثر في سمعة الشخص.

وفي سياق السب، يمكن للأقوال التي تخصص الشخص بألفاظ مسيئة مثل الاتهام بالسرقة، التزوير، الاحتيال، والاستعباد، أن تصنف كأقوال تشكل جريمة السب، عندما تكون هذه الأقوال تهدف إلى تشويه سمعته والتأثير على سمعته في المجتمع.

على سبيل المثال، في بعض القوانين، يُعتبر السب جريمة إذا كانت الأقوال المسيئة محمومة بالعبارات الخادشة للشرف والكرامة الشخصية للشخص المستهدف.

تعريف السب الإلكتروني: هو نوع من أنواع الاعتداء اللفظي أو المكتوب الذي يتم من خلال وسائط إلكترونية مثل وسائل التواصل الاجتماعي، المنتديات الإلكترونية، البريد الإلكتروني، وغيرها من المنصات الرقمية، وهذا النوع من السب يتميز بسرعته في الانتشار والتفاعل، فضلاً عن القدرة على التخفي والبقاء مجهولًا أثناء ممارسة السب.

(1) لسان العرب لابن منظور والمصباح المنير للفيومي 2001 ، الموسعة الفقهية 2001

ثانيا) اختلاف السب الإلكتروني عن السب التقليدي:

يختلف عن السب الإلكتروني عن السب التقليدي في عدة جوانب:

1- وسيط التواصل: السب التقليدي يحدث في الغالب وجهًا لوجه أو من خلال وسائل تواصل محددة مثل الرسائل الورقية، بينما السب الإلكتروني يتم عبر الإنترنت.

2- الانتشار: السب الإلكتروني قد يصل لأعداد غفيرة من الناس في وقت قصير جدًا، ما يزيد من حدة تأثيره.[2]

3- الأمان: المعتدين في الوسط الإلكتروني قد يشعرون بأمان أكبر نظرًا لقدرتهم على المحافظة على الخصوصية والتخفي، مما قد يزيد من وتيرة الاعتداء.

4- الدوام: السب التقليدي يحدث في لحظة معينة وقد ينسى بعدها، أما السب الإلكتروني فقد يظل متاحًا ومرئيًا للجميع لفترات طويلة، مما يعقد من عملية التخلص من تأثيراته.

5- التفاعل: في السب الإلكتروني، قد يشارك العديد من الأشخاص في السب، سواء بالإضافة أو بالدفاع أو بالتفاعل مع المحتوى المعتدي.

ثالثا) التحديات التي تواجه مكافحة السب الإلكتروني نظرًا لطابعه الخاص:

مكافحة السب الإلكتروني يُعد تحديًا معقدًا نظرًا لعدة عوامل تميزه عن السب التقليدي، وفيما يلي بعض التحديات الرئيسية التي تواجه مكافحة هذه الظاهرة:[3]

1- الأمان والتخفي: كثير من المستخدمين يعتمدون على الأسماء المستعارة أو يستخدمون وسائل لحماية هويتهم على الإنترنت، مما يجعل تتبع المتسببين صعبًا.

2- الحدود الجغرافية: الإنترنت لا يعترف بالحدود الوطنية، مما يضع تحديًا في مواجهة السب الإلكتروني خاصة إذا كان المتسبب والضحية في دول مختلفة.

3- سرعة الانتشار: يمكن أن ينتشر السب الإلكتروني بسرعة هائلة، مما يجعل الرد عليه أو محاولة إزالته تحديًا كبيرًا.

---

(2) الباحثة ميثاء إسحاق عبد الرحيم، 2018، – أطروحة مقدمة الاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام – ص 3

(3) الزعابي، محمد سالم، 2014 ،الجرائم الواقعة على السمعة، الطبعة الأولى، ص87

4- الدوام: حتى بعد محاولات إزالة المحتوى السلبي، قد يظل متاحًا في أماكن أخرى أو يتم إعادة نشره من قبل أشخاص آخرين.

5- قوانين الخصوصية وحرية التعبير: التوازن بين محاربة السب الإلكتروني وحماية حرية التعبير وحقوق الخصوصية يُعد تحديًا.

6- تقييم الأضرار: قد يكون من الصعب تحديد الضرر الفعلي الذي تسببه التعليقات الإلكترونية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأضرار النفسية.

7- تكنولوجيا متقدمة: استخدام تقنيات متطورة مثل VPNs وTor يمكن أن يساعد المتسببين في تجنب الكشف.

8- قلة الوعي والتعليم: قد يكون الكثير من الأشخاص غير مدركين للأضرار التي يمكن أن يسببها السب الإلكتروني، وقد يكون لديهم قلة في الوعي حول السلوكيات الملائمة على الإنترنت.

9- قوانين غير كافية: في بعض الدول، قد تكون القوانين الخاصة بالسب الإلكتروني غير واضحة أو غير كافية، مما يجعل مكافحتها صعبة.

ولمواجهة هذه التحديات، يتطلب الأمر جهودًا مشتركة من الجماعات المدنية، وموفري خدمات الإنترنت، وصناع القرار لتطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة السب الإلكتروني وحماية الضحايا.

المطلب الثاني: الوسائل والأدوات التي يتم من خلالها السب الإلكتروني.

في العقد الماضي، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي مركزًا مهمًا للتفاعلات البشرية، ومع تزايد استخدام هذه الوسائل، برزت أيضًا طرق جديدة للسلوك السلبي والمسيء، وسائل التواصل الاجتماعي تسهل الوصول إلى الأشخاص والتفاعل معهم من هنا، ويمكن للمتعدين استخدام هذه المنصات للسب والترويع. تطورت الأدوات والميزات المتاحة على هذه المنصات بمرور الوقت، مما أتاح فرصًا أكبر للمتعدين لتوجيه هجماتهم.

وبجانب وسائل التواصل الاجتماعي، وهناك المنصات الرقمية الأخرى مثل مواقع الويب، المنتديات، البريد الإلكتروني وغيرها، وتقدم هذه المنصات وسائل متعددة للتفاعل والتواصل،

ولكنها أيضًا تقدم فرصًا للمتعدين للقيام بأنشطة سلبية، وقد يكون السب مباشرًا من خلال رسائل أو تعليقات أو بطرق أكثر خبثًا مثل نشر المعلومات الشخصية أو الصور بدون إذن.

وعلى الرغم من الوسائط التقليدية المستخدمة في السب الإلكتروني تظهر التكنولوجيا والأدوات المتقدمة كوسيلة جديدة تضاف إلى القائمة، فالواقع المعزز والواقع الافتراضي مع تطورهما أصبحا يقدمان تجارب غامرة للمستخدمين، وهذا يعني أن السب والتعدي الذي يحدث في هذه البيئات قد يكون له تأثيرًا أكبر وأكثر عمقًا على الضحايا، من خلال هذه التكنولوجيات يمكن للمتعدين إنشاء تجارب أكثر واقعية تستهدف الضحايا مما يجعل التجربة أكثر إيلامًا.(4)

وفيما يتعلق بالاستراتيجيات والحلول المحتملة لمكافحة السب الإلكتروني:

1- التوعية والتثقيف: يجب توجيه الجهود نحو تثقيف المستخدمين حول خطورة السب الإلكتروني وكيفية حماية أنفسهم عبر الإنترنت. الوعي هو الخطوة الأولى نحو منع التعرض لهذه الممارسات.

2- تقوية القوانين: على الحكومات والمؤسسات القانونية تعزيز القوانين والأنظمة التي تمنع السب الإلكتروني وتوفير الردع الكافي للمتعدين.

3- تطوير أدوات تكنولوجية: يمكن لمقدمي خدمات الإنترنت والتطبيقات تطوير أدوات وتقنيات للكشف عن السب الإلكتروني ومنعه كذلك، تقديم وسائل للمستخدمين للإبلاغ عن المحتوى المسيء.(5)

4- دور المجتمع: يلعب المجتمع دورًا حيويًا في التصدي لظاهرة السب الإلكتروني من خلال تشجيع السلوك الإيجابي وتبني ثقافة الاحترام المتبادل على الإنترنت.

5- التعاون الدولي: نظرًا لأن الإنترنت لا يعترف بالحدود الجغرافية، فإن التعاون الدولي يعتبر ضروريًا لمكافحة السب الإلكتروني على نطاق واسع.

---

(4) المستشار الدكتور معوض عبد التواب، 2007، "القذف والسب والبلاغ الكاذب وافشاء الأسرار والشهادة الزوررئيس محكمة الاستئناف – ط 4، ص67

(5) الكعبي، المستشار محمد عبيد، الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، ص43

6- الدعم النفسي: توفير الدعم النفسي للضحايا يعتبر جزءًا أساسيًا من الحل، ويجب تشجيع الضحايا على البحث عن المساعدة وتقديم الموارد اللازمة لهم.

ومع مرور الوقت، سيستمر تطور التكنولوجيا وسيظهر المزيد من التحديات، لكن من خلال الاستمرار في الابتكار والتعاون والتوعية، ويمكننا أمل في بناء مجتمع إلكتروني أكثر أمانًا واحترامًا.[6]

المبحث الثاني: موقف الشريعة الإسلامية من السب الالكتروني:

في ظل التطور التكنولوجي الرهيب وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح السب الإلكتروني ظاهرة ملحة تؤرق المجتمعات بأكملها، ولفهم هذه الظاهرة من منظور إسلامي، يجب أولاً التعرف على موقف الشريعة الإسلامية من السب بصفة عامة.

والإسلام، كديانة مبنية على الأخلاق والقيم، يحظر السلوكيات التي تضر بالأفراد والمجتمعات، ويعتبر السب من السلوكيات التي تحمل تأثيرًا سلبيًا على العلاقات الاجتماعية وتكوين النفوس، وإذا كان السب التقليدي - والذي يحدث وجهًا لوجه - يحمل في طياته آثارًا سلبية، فكيف بالسب الإلكتروني الذي يمكن أن يصل لأعداد غفيرة من الناس في وقت قياسي؟

وفي هذا المبحث، سنتناول موقف الشريعة الإسلامية من السب، استنادًا إلى النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، وكيف يمكن تطبيق هذه المواقف في ظل العصر الرقمي الحالي، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: الأدلة من القرآن والسنة حول السب والشتم.

الشريعة الإسلامية تحظر السب والشتم وتجليهما كسلوكيات غير مقبولة. هناك عدة أدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية التي تؤكد على ذلك:

أولا) من القرآن الكريم:

قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾[7][الحجرات: 11]

(6) حصة راشد محمد حسن السليطي - "جرائم القذف والسب العلني عبر الأنترنت"، ص45

(7) سورة الحجرات: الآية 11

وهذه الآية تحث المؤمنين على تجنب الاستهزاء بالآخرين، سواء كانوا رجالًا أو نساءً، وتحثهم على عدم التسليط على أنفسهم والتنازع بالألقاب والألفاظ الجارحة، والآية تذكر أن الاسم السيء بعد الإيمان يعد من الفسوق والإثم، وتختتم بتذكير بأن الظالمين هم الذين لا يتوبون من هذه التصرفات السيئة.

وتلخص الآية قيمة التواضع والاحترام في التعامل مع الآخرين، وتحث على بناء علاقات إيجابية وأخلاقية في المجتمع

ثانيا) من السنة النبوية:

أورد المصنف –رحمه الله– حديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: ليس المؤمن بالطعان، ولا اللعان، ولا الفاحش، ولا البذي،[8] رواه الترمذي، وقال: حديث حسن.

وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الرجل ليتكلم بالكلمة ما يتبين فيها يزل بها في النار أبعد مما بين المشرق والمغرب" فقال له معاذ بن جبل: يا رسول الله وإنَّا لمؤاخذون بما نتكلم به؟ فقال: "ثكلتك أمك يا معاذ وهل يكب الناس في النار على وجوههم –وفي رواية على مناخرهم– إلا حصائد ألسنتهم " (رواه البخاري ومسلم) .[9]

هذه الأدلة تؤكد على أهمية احترام الآخرين والامتناع عن السب والشتم، وتشير إلى أنه من سمات المؤمنين الحقيقيين أن يكونوا محافظين على لسانهم وأفعالهم.

وفي السياق الرقمي، يمكن تطبيق هذه الأدلة عن طريق الامتناع عن نشر الكلمات الساخرة أو المهينة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتحدث بأسلوب محترم وبناء.

وفي العصر الرقمي، تأتي تلك الأدلة الإسلامية لتوجيهنا نحو تطبيق قيم الاحترام والأخلاق أثناء استخدامنا لوسائل التواصل الاجتماعي والتفاعل الإلكتروني، وإذا كان السب والشتم يُعَدُّ على أساس تقليدي أمرًا مرفوضًا، فإن السب الإلكتروني يعزز من الأمر تأثيره السلبي.

في عصر الإنترنت، يمكن أن تنتشر الكلمات والأفعال بسرعة كبيرة وتصل إلى جمهور واسع لهذا، يجب أن نتذكر توجيهات الشريعة ونمتنع عن استخدام اللغة السلبية والإهانة أو نشر المحتوى

(8) رواه الترمذي

(9) رواه البخاري ومسلم

الضار والمسيء، وبدلاً من ذلك، يجب علينا تشجيع الحوار المثمر وتبادل الآراء بطريقة محترمة وبنّاءة.[10]

وإذا كنا ننشر محتوى على الإنترنت، يجب أن نتأكد من أنه لا يحمل في طياته السب أو الشتم أو الإساءة، ويمكن للأفعال السلبية عبر الإنترنت أن تتسبب في تأثيرات كبيرة على الأفراد والمجتمعات، وتؤثر على الصورة الذاتية والعلاقات الشخصية والاجتماعية.

لذا، يُشجَّع على تعزيز قيم التسامح والاحترام على الإنترنت والامتناع عن السب والشتم والإساءة، ويجب أن يكون تصرفنا على الإنترنت متسقًا مع قيمنا الدينية والأخلاقية، لضمان بناء بيئة رقمية إيجابية ومثمرة للجميع.

ونظرًا لأهمية الأخلاق والقيم في الإسلام، تنظر الشريعة الإسلامية إلى ظاهرة السب بجدية كبيرة. يُعَدُّ السب من أنواع الكلام السيء الذي يُؤذي الفرد والمجتمع، ويتعارض مع قيم التواصل الإيجابي والاحترام المتبادل.

وترى الشريعة الإسلامية أن اللسان هو وسيلة قوية للتعبير والتواصل، وبالتالي يجب استخدامه بحذر ومسؤولية. الإسلام يدعو إلى تعزيز الروحانية والأخلاق الحميدة وتجنب كلمات الإساءة والإهانة.

بالتالي، ينظر الإسلام إلى ظاهرة السب بتحذير واضح ويحث على تجنبها والتزام الأخلاق والقيم الإسلامية في كل تفاصيل الحياة، بما في ذلك التفاعلات على وسائل التواصل الاجتماعي والعالم الرقمي.

وتُعتبر الأخلاق والقيم الإسلامية جزءًا أساسيًا من العبادة والتعامل مع الآخرين، ويُشجع المسلمون على أن يكونوا مُحسِنين في تصرفاتهم وأقوالهم وأن يتجنبوا كل ما يؤدي إلى الإساءة أو الإهانة.

وتنظر الشريعة الإسلامية إلى السب باعتباره لا ينسجم مع مبادئ التعايش السلمي والتعاطف بين الناس، والرسول محمد صلى الله عليه وسلم قدم نموذجًا حيًا للتواصل الحسن والتعامل اللطيف مع الآخرين حتى في الظروف الصعبة.

(10) الغزالي، محمد، 2003، الأخلاق في الإسلام. القاهرة: دار الشروق، ص56

ويأتي دور المسلمين في محاربة ظاهرة السب بالتوعية والتعليم عن قيم الإسلام وأخلاقه، ويجب أن يُشجَّع على نشر الأخلاق الحميدة وتبني التواصل الإيجابي، وذلك من خلال مشاركة المعرفة والتجارب والقصص التي تسهم في توجيه الناس نحو السلوك الحضاري.

وإذا كانت هناك حاجة للتدخل، يمكن للمجتمع المسلم أن يستنجد بعلماء الدين والقضاة للحكم والإرشاد في الحالات التي تتطلب تدخل ديني أو قانوني.[11]

وتنظر الشريعة الإسلامية إلى ظاهرة السب بنظرة جدية، حيث تحث على التحلي بالأخلاق الحميدة وتجنب الألفاظ الجارحة والإساءة، وذلك لتحقيق التواصل الإيجابي وبناء العلاقات الصحية والمثمرة في المجتمع.

المطلب الثاني: العقوبات والتوجيهات الدينية لمن يقوم بالسب:

تعتبر الشريعة الإسلامية منهجًا شاملاً لتوجيه الناس نحو السلوك الحسن والأخلاق الرفيعة، وذلك يشمل معاملاتهم وتصرفاتهم في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك التصرفات على الإنترنت وفي العالم الرقمي، ولذا، توجد توجيهات وعقوبات دينية في الإسلام تتعامل مع ظاهرة السب وتهدف إلى تحقيق الإصلاح والتوبة وتجنب الأضرار، وسوف نوضحها أكثر فيما يلي:[12]

1- **التوبة والاستغفار:** يعلم الإسلام أهمية التوبة والاستغفار للمسلمين الذين يقومون بالسب، ويتعين على الفاعل أن يتوب إلى الله بصدق وصراحة، ويستغفر لما ارتكبه من سلوك سيء.

والتوبة والاستغفار هما جزء أساسي من العلاقة بين الإنسان والله في الإسلام، وهما أدوات لتصحيح السلوك وتقديم الغفران، وعندما يقوم شخص بالسب أو الشتم على الإنترنت أو في الحياة اليومية، يكون قد انحرف عن مسار الأخلاق والإيمان.

وفي هذه الحالة، يُحث المسلمون على التوبة إلى الله والعودة إليه بصدق وصراحة. يتضمن ذلك الإدراك الصادق للخطأ الذي ارتكبه، والندم العميق على ذلك السلوك السيء، والعزم الثابت على تركه في المستقبل، والتوبة تتضمن أيضًا اتخاذ قرار بتحسين السلوك والعمل على الارتقاء بالأخلاق والتصرفات.

(11) الغزالي، محمد، الأخلاق في الإسلام، مرجع سابق، ص78

(12) د. مقداد يالجن، جوانب التربية الإسلامية الأساسية، ص 292

وإلى جانب التوبة، يأتي دور الاستغفار، والذي يُعبِّر عن طلب الغفران من الله على الأفعال السيئة، ويعلم المسلمون أن الله هو الرحيم والغفور، وأنه يقبل توبة العباد ويغفر لهم، والاستغفار يمثل الخطوة التالية بعد التوبة، حيث يمكن للفاعل أن يلجأ إلى الله ويستغفره بصدق وخشوع، ويسعى إلى حصول الغفران والبركة.

2- **تصحيح الخطأ**: تشجع الشريعة الإسلامية على تصحيح الخطأ من خلال التعلم من التجربة وتحسين السلوك المخالف، ويمكن للمجتمع أن يلعب دورًا مهمًا في هذا المجال من خلال توجيه ونصح الفاعل.

وتصحيح الخطأ هو إجراء هام يشجع عليه الإسلام لتحسين سلوك الأفراد وتجنب الأخطاء المستقبلية، ويعتبر الخطأ جزءًا من الطبيعة البشرية، ومن المهم أن يكون للفرد القدرة على التعلم منه وتصحيحه بشكل فعّال.

وتشجع الشريعة الإسلامية على تصحيح الخطأ من خلال التوجيه والنصح، ويمكن للمجتمع أن يلعب دورًا فعّالًا في تقديم التوجيه والإرشاد للفاعل، بحيث يعينه على فهم الأثر السلبي لسلوكه ويساعده في تجنب تكراره، ويمكن أن تكون المناقشات البناءة والنقاشات الهادفة وسيلة لنقل المعرفة وتحسين الوعي بالأخطاء.[13]

3- **العفو والمصالحة**: يُحث المسلمون على العفو والمصالحة بين الأفراد، حيث يمكن أن يكون هذا النهج وسيلة لتحقيق التسامح وتعزيز الوحدة بين المسلمين.

ويعدان من القيم الأساسية في الإسلام، حيث يشجع المسلمون على ممارستهما بينهم. يعتبر العفو وسيلة للتخلص من الضغينة والكراهية، وتحقيق السلام النفسي والاجتماعي، من خلال ممارسة العفو، يمكن للأفراد تجاوز النزاعات والخلافات وبناء علاقات صحية وإيجابية.

وبالإضافة إلى ذلك، يُحث المسلمون على التصالح بينهم، حيث يهدف التصالح إلى تقوية العلاقات وحل المشكلات والخلافات بطرق سلمية، ويسعى الإسلام إلى تحقيق الوحدة والتفاهم بين المسلمين، وذلك من خلال تبني ثقافة التسامح والعفو والتصالح.

(13) زكريا، أحمد ، 1997، الأخلاق والتصرفات في الإسلام. بيروت: دار الفكر، ص89

4- **التوجيه الديني والتعليم**: تلعب القادة الدينيين والعلماء دورًا في توجيه الناس نحو السلوك الصالح وتقديم التوجيهات الدينية بشأن كيفية التعامل مع ظاهرة السب.[14]

القادة الدينيين والعلماء يلعبون دورًا مهمًا في توجيه الناس نحو السلوك الصالح وتقديم التوجيهات الدينية بشأن كيفية التعامل مع ظاهرة السب، ويُعَدُّ توجيه الناس نحو السلوك الصالح وتوجيههم بالقيم والأخلاق الإسلامية من أهم مهامهم، ويسعى القادة والعلماء إلى تبيان القيم الإسلامية التي تشجع على الاحترام والتواضع والتعايش السلمي بين الناس، سواء داخل العالم الرقمي أو العالم الواقعي.

5- **التحسين والإصلاح النفسي**: يُشجع المسلمون الذين ارتكبوا السب على تقديم أعمال إصلاحية أو خدمات اجتماعية تعويضًا للأضرار التي قد تكون نتيجة لسلوكهم.

ويشجع المسلمون الذين ارتكبوا السب على تقديم أعمال إصلاحية أو خدمات اجتماعية تعويضًا للأضرار التي قد تكون نتيجة لسلوكهم، وتلك الخطوة تهدف إلى تصحيح السلوك وتعويض المجتمع عما قد تكون قد سببوه من آثار سلبية، من خلال تقديم الجهود التطوعية والإسهام في تحسين البيئة المحيطة بهم، يمكن للفاعل أن يعيد بناء الثقة والعلاقات المتضررة.

6- **التوعية والتعليم الديني**: من خلال التوعية والتعليم الديني، يمكن تشجيع المجتمع على ترسيخ قيم الاحترام والأخلاق في التفاعلات على الإنترنت وفي الحياة اليومية، وتلك العملية تهدف إلى زرع الوعي بأهمية احترام حقوق الآخرين ومعاملتهم بلطف وتفهم، وذلك في مختلف السياقات بما في ذلك السياق الرقمي.

والتوعية والتعليم الديني يمكن أن يساهمان في توجيه الناس إلى تقدير التنوع والتعايش السلمي، وتجنب السب والإساءة في التفاعلات الرقمية. من خلال تعلم قيم التسامح والعدالة والصدق التي تعلمها الدين الإسلامي، يمكن للأفراد أن يتبنوا سلوكًا إيجابيًا يعزز التعاون والاحترام على الإنترنت.

(14) محمد، عبد الحليم، 2018، الدين والسلوك الإنساني: دراسة في التأثير الديني على تكوين الشخصية والسلوك. دار الفكر، ص78

وبالإضافة إلى ذلك، التوعية والتعليم الديني يساعدان في تعزيز فهم الأفراد لأهمية الكلمة الطيبة والمشاركة البناءة في المناقشات والحوارات. يُعزز الأفراد من الحاجة إلى تحليل المعلومات والأخبار بشكل منطقي وتجنب نشر المعلومات الزائفة أو السلبية.

التوعية والتعليم الديني يعملان على تنمية الوعي الأخلاقي والاحترام والتسامح في تفاعلات الأفراد على الإنترنت وفي الحياة اليومية، ويسهمان في بناء مجتمع رقمي أكثر إيجابية وتعاونًا، حيث يسود الاحترام المتبادل والتفاهم بين الأفراد في جميع المجالات.

وبالاستناد إلى هذه التوجيهات والعقوبات، يسعى الإسلام إلى توجيه الأفراد نحو السلوك الصالح، وتحقيق المصالح والسلام في المجتمع، وتشجيع الحوار البناء والتعاون بين الناس على الإنترنت وفي الواقع.[15]

المبحث الثالث: القانون الليبي والسب الإلكتروني:

تُعدّ قوانين مكافحة السب والشتم الإلكتروني من الأدوات القانونية التي تهدف إلى تنظيم ومكافحة هذه الظاهرة في الساحة الرقمية، وفي السياق الليبي، توجد قوانين وأنظمة تهدف إلى معالجة التحديات الناشئة عن السب الإلكتروني وتحقيق العدالة الرقمية، ويُعرض هذا المبحث نظرة عامة على القوانين الليبية المتعلقة بالسب والشتم الإلكتروني، وكذلك فعالية تنفيذها والعقوبات المقررة لمن يمارس هذه السلوكيات، مع التركيز على دراسة مدى فعالية القانون في مواجهة هذه الظاهرة.[16]

وسوف نشرحه أكثر من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: استعراض لأبرز القوانين الليبية التي تتعلق بالسب والشتم الإلكتروني

تشمل القوانين الليبية ذات الصلة بالسب والشتم الإلكتروني تعريفًا واضحًا للأفعال التي يُعتبَر سبًا وشتمًا عبر وسائل الإعلام الإلكترونية، وتحدد هذه القوانين الأفعال التي تُعَتبَر مخالفة وتشكل انتهاكًا للقانون، مثل نشر المعلومات المسيئة، والتحريض على الكراهية، ونشر الأخبار الزائفة التي تؤثر على سمعة الأفراد والمؤسسات.[17]

(15) د. محمد عبدالله درَّاز، دستور الأخلاق في القرآن، دراسة مقارنة للأخلاق النظرية في القرآن ، ص 678

(16)محمد أمين الرومي، 2004، جرائم الكمبيوتر والإنترنت، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ص48

(17) مصطفى مجدي هرجة، 2002، جرائم السب و القذف و البلاغ الكاذب: ملحق بأحدث أحكام محكمة

بالإضافة إلى التعريفات، تحدد هذه القوانين أيضًا العقوبات المقررة لمن يُدين بارتكاب السب والشتم الإلكتروني، وتُنص هذه القوانين على نطاق العقوبات وتنوعها وفقًا لخطورة الجرائم، حيث قد تشمل غرامات مالية، وعقوبات جنائية تتناسب مع جرم السب والشتم.

وتعكس هذه القوانين التزام الحكومة بالحفاظ على الأمن والنظام في البيئة الرقمية، وتحمل رسالة بأن السب والشتم عبر وسائل الإعلام الإلكترونية لن يمر مرور الكرام وستواجه عقوبات قانونية جادة، وتسعى هذه القوانين إلى تحقيق بيئة رقمية آمنة ومحترمة، تعزز من التعايش السلمي وتحترم كرامة الأفراد وحقوقهم.

وهذه القوانين تسعى إلى تحقيق تنظيم دقيق للسلوكيات السلبية عبر وسائل الإعلام الإلكترونية، من خلال تعريف واضح لما يعتبر سبًا وشتمًا في هذا السياق، وتتمثل أهمية هذا التعريف في توضيح حدود السلوكيات المقبولة وغير المقبولة، وتوجيه الأفراد بشأن كيفية التصرف والتفاعل في البيئة الرقمية.

وتشمل هذه القوانين تعريف السب والشتم الإلكتروني على أنهما يشملان نشر المعلومات المسيئة للأفراد أو المؤسسات، سواء كانت هذه المعلومات صورًا أو كلماتٍ مهينة. كما يتضمن التعريف التحريض على الكراهية ونشر الأخبار الزائفة التي تسيء إلى سمعة الأشخاص أو تؤثر على سمعتهم بشكل سلبي.[18]

وهذه القوانين تسعى إلى حماية كرامة الأفراد والمؤسسات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية، ومنع الانتهاكات التي تؤثر على سمعتهم وتعكس سلوكيات غير مقبولة، عن طريق تحديد هذه الأفعال كانت تُعَتَبَر مخالفة للقانون، يتم تحقيق الحماية للمجتمع الرقمي وتعزيز الاحترام المتبادل بين الأفراد.

وإذا تم انتهاك هذه القوانين، فقد تنطبق العقوبات المقررة في القوانين على الأفراد الذين يرتكبون السب والشتم الإلكتروني، وتتضمن هذه العقوبات غرامات مالية وقد تصل إلى عقوبات جنائية تتناسب مع خطورة الانتهاك، بهدف تحقيق الردع وتحفيز الالتزام بقوانين مكافحة السب والشتم الإلكتروني.

النقص، دار محمود للنشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الخامسة، ص35

(18) .د. أيمن عبد الحفيظ ،2004، استراتيجية مكافحة جرائم استخدام الحاسب الآلي، ص67

ومن أجل تنظيم مكافحة السب والشتم الإلكتروني، تضم القوانين الليبية مواد تحدد السلوكيات المخالفة وتحدد العقوبات المقررة وعلى سبيل المثال قانون رقم 5 لسنة 2022 م بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية ، أحد القوانين الهامة التي تتناول موضوع الجرائم الإلكترونية.

المطلب الثاني: العقوبات المقررة لمن يمارس السب الإلكتروني

تختلف العقوبات وفقًا لنوع وخطورة الجريمة، وهذا يشمل:

1- **الغرامات المالية**: التي تفرض على الأفراد المدينين بممارسة السب الإلكتروني تُعد جزءًا أساسيًا من نظام العقوبات المتبع في التعامل مع هذه الجريمة، وتهدف هذه الغرامات إلى تحقيق عدة أهداف:

أ- تُستخدم الغرامات المالية كوسيلة لتحقيق الردع، فبمجرد أن يعرف الأفراد أن هناك عواقب مالية جادة قد تترتب على ممارسة السب الإلكتروني، قد يترددون في القيام بهذا النوع من السلوك، وهذا يساهم في خفض معدلات انتشار السب والشتم الإلكتروني ويعزز من مستوى الوعي بأهمية احترام حقوق الآخرين في البيئة الرقمية.[19]

ب- تحقق الغرامات المالية العدالة من خلال تحميل الأفراد المتسببين بالأضرار المالية أو النفسية نتيجة لسبهم وشتمهم عبر وسائل الإعلام الإلكترونية، فهذه العقوبات تعيد الحقوق المختلفة إلى الأفراد المتضررين وتكافئ المرتكبين على تصرفاتهم.

ت- تُسهم الغرامات المالية في تحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام عائدات الغرامات في تمويل حملات توعية حول السب والشتم الإلكتروني، وتنفيذ برامج تعليمية للحد من هذا السلوك.

ومن المهم أن تكون الغرامات المالية متناسبة مع درجة الجريمة، حيث تزيد في حالات التجاوزات الخطيرة وتتناسب مع مستوى الأضرار التي تنجم عن السب والشتم الإلكتروني، وهذا يضمن تحقيق التوازن بين العقوبة والجريمة، ويعزز من فعالية النظام القانوني في مواجهة هذه الظاهرة السلبية في البيئة الرقمية.

(19) د. خالد ممدوح إبراهيم، 2010، فن التحقيق الجنائي في الجرائم الإلكترونية ، ط1 ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ص34

2- **السجن**: يعد واحدًا من أبرز العقوبات التي يمكن فرضها على الأفراد المدينين بممارسة السب والشتم الإلكتروني في القانون الليبي، ويتم تنفيذ هذه العقوبة عن طريق حجز المدين في مرافق السجون لفترة زمنية محددة، وتُعتبر العقوبة بمثابة تدابير تأديبية تهدف إلى تحقيق عدة أهداف:

- يُستخدم عقوبة السجن كوسيلة لحماية المجتمع من الأفراد الذين يمارسون السب والشتم الإلكتروني، وتستخدم هذه العقوبة لفصل المدين عن البيئة الرقمية والتقنية التي يستخدمها لارتكاب جرائمه، ويسهم السجن في تقليل تأثير هؤلاء الأفراد على المجتمع ويمنعهم من مواصلة انتهاك حقوق الآخرين عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

- تُعد عقوبة السجن وسيلة لتحقيق الردع وتثبيت رسالة قوية بأن ممارسة السب والشتم الإلكتروني لن يمر دون عقاب، ويتخوف الأفراد من تداعيات السجن وتأثيره السلبي على حياتهم، مما يجعلهم يفكرون مرتين قبل ارتكاب تلك الجرائم.

- تتفاوت مدة السجن وفقًا لخطورة الجريمة والتشريعات المعمول بها في حالات الانتهاكات الخطيرة للقوانين والتي تسببت في آثار كبيرة على المجتمع أو على حقوق الأفراد، يمكن فرض عقوبات السجن لفترات زمنية أطول، ومن المهم أن تكون هذه العقوبة متناسبة مع درجة الجريمة وتكون جزءًا من نظام عدالة يضمن الحفاظ على حقوق الجميع.

وتُعد عقوبة السجن واحدة من وسائل تطبيق العدالة والحفاظ على النظام في المجتمع الليبي، وتشكل رسالة واضحة بأن السب والشتم الإلكتروني له عواقب قانونية جادة وقد تؤدي إلى عقوبات جسيمة.

ولعقوبة السب صورتان بسيطة ومشددة:

1- عقوبة السب في صورته المشددة:

تنص المادة (438 /1،2)[20] من قانون العقوبات على أن عقوبة جريمة السب في صورتها البسيطة تكون على النحو التالي: "كل من خدش شرف شخص أو اعتباره في حضوره يعاقب بالحبس مدة ال تجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تجاوز خمسة وعشرين جنيهاً.

(20) المادة (438 /1،2) من قانون العقوبات الليبي

تطبق العقوبة ذاتها على من ارتكب الفعل بالبرق أو التليفون أو المحررات أو الرسوم الموجهة للشخص المعتدى عليه."

2- عقوبة جريمة السب في صورتها المشددة:

فيما يخص جريمة السب في صورتها المشددة، نص المشرع في المادة (3/ 438)[21] من قانون العقوبات على تشديد العقوبة في حالة تورط الفاعل في ارتكاب السب مع تسبب واقعة معينة إلى المعتدى عليه، وبموجب هذا التعديل، يكون العقوبة على النحو التالي: "وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تجاوز السنة أو الغرامة التي ال تجاوز أربعين جنيهـًا إذا وقع الاعتداء بإسناد واقعة معينة."

وقد أبدى المشرع الليبي اهتمامًا بمعالجة جريمة السب عن طريق الإنترنت من خلال مشروع قانون العقوبات لعام 2008م. وتنص المادة 438 من هذا المشروع على عقوبة الجريمة في صورتها البسيطة والمشددة، وحيث ينص المشرع في هذه المادة على أنه[22] يُعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر، أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة دينار، كل من يقوم بالسب عبر الإنترنت بأي طريقة كانت.

وتتفاوت العقوبات وفقًا لتداخل الواقعة مع تسببها في حالة معينة، فإذا تورط الفاعل في ارتكاب السب وسبب واقعة معينة، يكون عقوبته الحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ألف دينا

الخاتمة

ختامًا، تظهر ظاهرة السب الإلكتروني كتحدي يواجه المجتمع الرقمي في الوقت الحالي. استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية لنشر الإساءة والشتائم يشكل تهديدًا لسمعة الأفراد والكرامة الشخصية، وإن فعالية القوانين في مواجهة هذه الظاهرة تمثل عاملًا أساسيًا للحفاظ على النظام الأخلاقي والقانوني في البيئة الرقمية.

وبناءً على الدراسة المجراة، توصلنا إلى أهمية وجود قوانين تنظم وتجرم جرائم السب الإلكتروني، سواء كان ذلك عبر وسائل الاتصال التقليدية أو الإلكترونية، وتظهر القوانين الليبية

(21) المادة (3/ 438) من قانون العقوبات الليبي

(22) المادة 438 من قانون العقوبات الليبي

ذات الصلة، ومنها قانون رقم 5 لسنة 2022 م بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية، توجيه اهتمام بالموضوع وتحديد عقوبات لمن يرتكبون جرائم السب الإلكتروني.

ومن خلال تحليل القوانين الليبية، وجدنا أنه تم تحديد عقوبات للسب في صورته البسيطة والمشددة، وتشمل هذه العقوبات الحبس والغرامات، وتتعامل هذه العقوبات مع السب الموجه إلى الأفراد عبر وسائل الاتصال المختلفة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة والتوصيات التي تسلط الضوء على تطور ظاهرة السب الإلكتروني وتأثيرها في البيئة الرقمية والمجتمع، ومن بين النتائج الرئيسية:

أولا) النتائج:

- زيادة انتشار السب الإلكتروني: تشهد البيئة الرقمية زيادة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية لنشر السب والإساءة، مما يؤثر على سمعة الأفراد ويزيد من التوترات الاجتماعية.
- أهمية القوانين الرقمية: تأتي قوانين مكافحة السب الإلكتروني في إطار أوسع لحماية الأفراد وضمان سلوكيات أخلاقية على الإنترنت، وتحقيق توازن بين حرية التعبير والحفاظ على الكرامة الإنسانية.
- ضرورة التشديد في العقوبات: تتطلب جرائم السب الإلكتروني عقوبات مناسبة تتناسب مع خطورة الجريمة وتكون كافية لردع المرتكبين من ارتكابها، وذلك لضمان الردع والعدالة.

ثانيا) التوصيات:

بناءً على النتائج المذكورة أعلاه، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات للتعامل مع ظاهرة السب الإلكتروني بفعالية:

- ينبغي توجيه جهود التوعية للأفراد والمجتمع بأهمية التصرف بشكل أخلاقي وقانوني على الإنترنت، وذلك من خلال حملات توعية وورش عمل توجيهية.
- يجب مراجعة وتطوير القوانين المتعلقة بمكافحة السب الإلكتروني لتشمل التحديات الجديدة المتعلقة بالتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي.

- تشديد العقوبات: ينبغي دراسة تشديد العقوبات لمكافحة السب الإلكتروني، وتحديد عقوبات تكون كافية للردع وتحقيق العدالة.
- تعزيز التعاون بين القطاعات: يجب تعزيز التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني لمكافحة جرائم السب الإلكتروني وتطوير استراتيجيات مشتركة.
- تعزيز البحث والتطوير: يجب دعم البحث والتطوير في مجال مكافحة السب الإلكتروني وتطوير حلول تكنولوجية للتصدي لهذه الجرائم.

المراجع والمصادر

1- المستشار الدكتور معوض عبد التواب ، 2007، "القذف والسب والبلاغ الكاذب وافشاء الأسرار والشهادة الزور – رئيس محكمة الاستئناف – ط 4.

2- حصة راشد محمد حسن السليطي - "جرائم القذف والسب العلني عبر الأنترنت".

3- الباحثة ميثاء إسحاق عبد الرحيم، 2018 ، أطروحة مقدمة الاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام

4- .د. أيمن عبد الحفيظ ، 2004، استراتيجية مكافحة جرائم استخدام الحاسب الآلي

5- د. خالد ممدوح إبراهيم، 2010، فن التحقيق الجنائي في الجرائم الإلكترونية ، ط1 ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية

6- د. محمد عبدالله درَّاز، دستور الأخلاق في القرآن، دراسة مقارنة للأخلاق النظرية في القرآن

7- الزعابي، محمد سالم، 2014،الجرائم الواقعة على السمعة، الطبعة الأولى.

8- الغزالي، محمد، 2003، الأخلاق في الإسلام. القاهرة: دار الشروق

9- الكعبي، المستشار محمد عبيد، الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة.

10- لسان العرب لابن منظور والمصباح المنير للفيومي ٢٠٠١ ، الموسعة الفقهية ٢٠٠١.

11- محمد أمين الرومي، جرائم الكمبيوتر والإنترنت، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004

12- مصطفى مجدي هرجة، 2002، جرائم السب و القذف و البلاغ الكاذب: ملحق بأحدث أحكام محكمة النقص، دار محمود للنشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2002.

13- محمد، عبد الحليم، 2018، الدين والسلوك الإنساني: دراسة في التأثير الديني على تكوين الشخصية والسلوك. دار الفكر

14- زكريا، أحمد ، 1997، الأخلاق والتصرفات في الإسلام. بيروت: دار الفكر.

15- د. مقداد يالجن، جوانب التربية الإسلامية الأساسية